تحولات ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا:
القضايا والإشكالات العامة

أ. د. حمدي عبدالرحمن*

مقدمة:

يبلغ عدد اللاجئين في أفريقيا طبقًا لتقديرات منتصف عام 2015 ما يربو على الأربعة ملايين لاجىء، وهو ما يُشكل أكثر من ثُلث حالات اللجوء في العالم التي تبلغ إجمالا نحو خمسة عشر ميلون نسمة. ولا يخفى أن القارة الأفريقية تمتلك تاريخًا طويلا مع أزمة اللاجئين والنازحين عن أوطانهم سواءً اتجهوا إلى دول أخرى داخل القارة أو خارجها. وتشير بعض التقديرات إلى وجود نحو (140) مليون شخص من أصل أفريقي يعيشون داخل النطاق الجغرافي للعالم الغربي. وقد فقدت الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين الأفارقة وسائل الاتصال والعلائق بأوطانهم الأصلية[1].

وعليه فقد أضحت مشكلة اللاجئين تُشكل واحدة من أخطر التحديات التي تُواجه أفريقيا؛ حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة الدولة والتنمية المستعصية منذ الاستقلال في ستينيات القرن العشرين. ومن الواضح أن طبيعة الدولة الهشة الموروثة عن عهد الاحتلال قد أسهمت بشكل كبير في تفاقم أزمة اللاجئين في أفريقيا. فقد أفضت الصراعات العرقية والتناحر السياسي بين النخب المتنافسة إلى فرار الملايين من السكان إلى مناطق أكثر أمنًا سواءً داخل الإقليم محل الصراع أو خارجه. ولعل ذلك يجعل الارتباط وثيقًا بين أزمة اللاجئين وأزمة بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

على أن الأدبيات السائدة ولاسيما تلك التي تتبناها التنظيمات الدولية المعنية تقف عاجزة عن فهم مختلَف أبعاد ظاهرة اللجوء والنزوح في سياقها الأفريقي. فتعريفات من هو اللاجىء في الفقه الدولي لا تستطيع الإمساك بمختلف أبعاد الظاهرة في واقعها الأفريقي. ولعل ذلك يفرض علينا ضرورة "أفرقة" هذه المفاهيم بحيث تصلح كأداة للتحليل وفقًا لمنظور حضاري أفريقي جامع. وتسعى هذه الورقة إلى رصد أهم التحولات الكبرى التي شهدتها ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا، وأبرز العوامل الدافعة إلى ذلك، وما هي السياسات المتبعة والتحديات المستقبلية؟ وذلك من خلال المحاور الأربعة التالية..

أولا: اتجاهات التحولات الكبرى في ظاهرة اللجوء الدولي

تتسم ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا بالتعقيد والتشابك الشديد الذي ينطوي على العديد من التحولات المهمة لعل من أبرزها الانتقال من مفهوم اللاجىء التقليدي إلى "اللاجىء البيئي" واتخاذ اللجوء الأفريقي وجهًا نسائيًا. وعلى الرغم من استمرار موجات اللجوء التقليدية وتعدد دوافعها ومصادرها فإن التهريب والاتجار بالبشر يُكمل هذه الصورة الحزينة والمعقدة لخريطة اللجوء الدولي في أفريقيا:

---

* أستاذ العلوم السياسية.

1 على الرغم من إشكالية الإحصاءات وجدليتها في السياق الأفريقي بشكل عام، وفي حالات النزوح واللجوء بوجه خاص فقد اعتمدنا هنا على الإحصاءات الأممية الصادرة عن المفوضية السامية لشئون اللاجئين. انظر الموقع العربي: http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home

1- مِن اللاجىء التقليدي إلى اللاجىء البيئي

عندما نشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان مصطلح اللاجىء يشمل أي شخص يعيش في بلد أخرى غير موطنه الأصلي ولا يستطيع العودة لاعتبارات تتعلق بأمنه الشخصي. بيد أن هذا المفهوم كان قاصرًا ولا يشمل حالات اللجوء الأخرى. عندئذ استطاع عصام الحناوي أن يؤسس لمفهوم جديد في اللجوء القسري أطلق عليه اسم "اللجوء البيئي"، ويعني الأشخاص الذين يفرون من مواطنهم الأصلية لأسباب بيئية مثل الجفاف والزلازل وتآكل البيئة نتيجة الصراعات المسلحة والحروب من أجل الموارد الطبيعية وهلم جرا[1].

لقد أضحت مسألة اللجوء لأسباب بيئية بالغة الأهمية في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ لا تزال هناك قضايا ومشكلات لم تُحسم بعد ولاسيما فيما يتعلق بالإحصاءات والأسباب التي تدفع لمثل هذا النمط من اللجوء، فضلا عن ماهية السياسات اللازمة لمعالجتها. لقد فشلت الأدبيات المتعلقة باللاجئين في أفريقيا قبل ثمانينيات القرن الماضي في تحليل ديناميات التفاعل بين العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الدافعة لموجات الهجرة واللجوء. وفي واقع الأمر لا يمكن عزل بعض العوامل المسببة لظاهرة اللجوء عن السياق العام والقوى الفاعلة الرئيسية[2].

ومن اللافت للانتباه أن الغالبية العظمى من اللاجئين البيئيين تأتي من منطقة الساحل والصحراء الأفريقية التي تضم نحو 17 دولة أفريقية ابتداءً من السنغال في غرب أفريقيا وحتى شمال ارتريا في الشرق الأفريقي. ويعاني معظم سكان هذه المنطقة من التهديدات المرتبطة بتغير المناخ. كما تساعد أوضاع عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية وعدم احترام حقوق الإنسان على دفع سكان المناطق الريفية والبدوية إلى عبور الحدود الوطنية بحثًا عن الخلاص والتحرر. وعلى أية حال فإن نحو 70% من المهاجرين الأفارقة اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب الفقر والبطالة. وإذا كان نحو 64% من الأفارقة، وما يقرب من 90% من الأثيوبيين تحديدًا، يعتمدون على الزراعة في كسب أقواتهم فإن المتغير البيئي يصبح حاسمًا ومهمًا في معرفة الاتجاهات الجديدة لظاهرة اللجوء في أفريقيا.

2- الوجه النسائي لظاهرة اللجوء الدولي

لقد ظلت الأنماط العامة للهجرة واللجوء سواءً داخل أفريقيا أو خارجها مرتبطة بحركة الرجال، أي أنها كانت ذات طابع ذكوري خالص. بيد أن الاتجاهات الحديثة تشير بشكل حاسم إلى تزايد حركة اللجوء المستقل بين النساء الأفريقيات. وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية غير المواتية تمثل دافعًا مشتركًا لكل من الرجال والنساء لمحاولة الخلاص والهروب عبر الحدود الوطنية فإن للمرأة دوافع أخرى مثل البحث عن بيئة أكثر أمنًا من حيث المساواة بين الجنسين[3].

ولا شك أن تأنيث ظاهرة اللجوء أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في أدوار الأسرة الأفريقية من حيث طبيعة العلاقة بين الجنسين، وهو الأمر الذي خلق تحديات كبرى أمام صانعي السياسات العامة. وعلى سبيل المثال فقد تدفق عدد كبير من النساء البوركينابيات إلى ساحل العاج في فترة ما قبل الحرب الأهلية وذلك للعمل في القطاع التجاري غير الرسمي الذي يكون أقل تأثرًا بالأزمات الاقتصادية مقارنة بقطاع الأجور الذي يعمل فيه معظم العمال المهاجرين.

---

[1] Hinnawi, Essam E. 1985. Environmental refugees. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme.
[2] Otunnu, Ogenga. June 1992. Environmental Refugees in Sub-Saharan Africa: Causes and Effects, Refuge, Vol. 12, No. 1.
[3] Adepoju, 2004 Trends in International Migration in and from Africa. In International Migration: Prospects and Policies in a Global Market. : Oxford University Press.

3- العمال اللاجئون وظاهرة كراهية الأجانب:

تدعو ثقافة الأوبنتو في الفكر الأفريقي التقليدي إلى إكرام الضيف والترحيب بالغرباء، وهو الأمر الذي جعل دولًا مثل كينيا وأثيوبيا تأتي على رأس قائمة الدول المستقبِلة للاجئين. بيد أن السنوات الأخيرة منذ تسعينيات القرن الماضي أظهرت وجود حالة عنيفة من العداء للأجانب بشكل عام. وقد ساعد خطاب الكراهية الذي يتبناه بعض السياسيين وقادة الرأي في المجتمع، كما هو الحال في ساحل العاج، على التمييز بين المواطنين والأجانب. لقد وُجِّهت الاتهامات للاجئين الأفارقة بنشر الأمراض المزمنة أو بمحاولة الاستيلاء على الموارد المحدودة. لا شك أن حالة اللاجئين وطالبي اللجوء مليئة بالمخاطر على وجهين: الاضطهاد في بلد المنشأ والمخاطر التي يواجهونها في بلد الملجأ. ولننظر على سبيل المثال رحلة اللاجئين إلى جنوب أفريقيا حيث يُضطرون لعبور نهر ليمبوبو في فصلي الصيف والخريف في ذروة فيضانه. وإن قُدر لهؤلاء النجاة وقعوا فريسة لرجال العصابات الذين يسلبونهم أموالهم ويغتصبون نساءهم[1].

وعادة ما يتم إطلاق الأسماء المستهجنة على اللاجئين من قِبل المواطنين في جنوب أفريقيا، وكلها تدور حول معنى واحد وهو: "العودة إلى بلدك"، و"جنوب أفريقيا ليست لك"، و"أنت تسرق أعمالنا ومنازلنا، وزوجاتنا". ويكافح هؤلاء اللاجئون من أجل الحصول على الخدمات مثل تصاريح العمل والخدمات المصرفية وفي الغالب الأعم يُطلَب منهم دفع رشوة من أجل الحصول على تصاريح، أو تجديدها. كما أنهم يعانون في الحصول على أماكن الإقامة المناسبة بسبب رفض معظم الملاك تصاريح اللاجئين وطالبي اللجوء[2].

4- جدلية العلاقة بين اللجوء والنزوح:

لعل الإشكالية الكبرى التي تواجه دارس ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا تتمثل في تحديد طبيعة العلاقة بين اللجوء والنزوح؛ حيث تشهد أفريقيا جنوب الصحراء نازحين ومشردين في بلدانهم أكثر من ظاهرة اللجوء إلى الخارج. فطبقًا لتقديرات عام 2014، يوجد نحو (12,5) مليون نازح في دول جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يشكل أكثر من ثلث إجمالي النازحين في العالم. وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) والسودان ونيجيريا من أكثر الدول الأفريقية التي تشهد تجمعات للنازحين.

ومن اللافت للانتباه حقًا أنه في الوقت الذي توجد فيه اتفاقية دولية عمرها أكثر من نصف قرن خاصة باللاجئين، فضلا عن وجود وكالة الأمم المتحدة المخصصة لحماية ومساعدة اللاجئين، فإن النظام القانوني الخاص بعملية النزوح الداخلي للسكان أضعف بكثير. وعادة ما يتم تحديد المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على نطاق واسع باعتبارها الإطار المعياري السائد للنازحين[3]، وإذا كانت هذه المبادئ مستمدة من القانون الدولي فإنها غير ملزمة بحد ذاتها. وليس هناك وكالة متخصصة للأمم المتحدة لتلبية احتياجات النازحين (على الرغم من التقدم الذي أُحرِز في السنوات الأخيرة في إسناد المسؤولية عن قضايا النازحين لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة)؛ حيث أنها لاتزال مسؤولية الحكومات الوطنية لحماية ومساعدة النازحين داخل حدود بلدانهم.

ومن المعروف أن النزوح طويل الأمد يدوم، وهو الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام إيجاد حلول مستدامة. فعلى سبيل المثال، عادة ما يتم وضع اليد من قِبل بعض الأفراد على الأرض التي خلّفها النازحون، وهو ما يجعل قضية استعادة الأراضي والممتلكات

---

[1] المرجع السابق.

[2] Hassim, Shireen, Tawana Kupe, and Eric Worby. 2008. *Go home or die here: violence, xenophobia and the reinvention of difference in South Africa*. Johannesburg: Wits University Press.

[3] Essoungo, André-Michel. April 2010. Africa's displaced people: out of the shadows: African Union convention breaks new ground, but challenges await, Africa Renewal, p 6.

معقدة، ولا سيما في الحالات التي يتملك فيها معظم الناس الأرض من خلال القانون العرفي، كما هو الحال في أفريقيا. وكما هو الحال بالنسبة للنازحين في دارفور (ما يقرب من 2 مليون نسمة) والذين يعيشون إلى حد كبير في مخيمات تشكل بيئات معيشية صعبة، فإن انعدام الأمن ونقص الخدمات التعليمية والصحية في المجتمعات الأصلية يعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة.

ثانيا: خريطة ومسارات اللجوء في أفريقيا

طبقًا لإحصاءات عام 2015 فإن الوجهات الستة الرئيسية للاجئين في أفريقيا هي: إثيوبيا (659524 لاجىء) وكينيا (551352 لاجىء) وتشاد (452897 لاجىء)، وأوغندا (385513 لاجىء)، والكاميرون (264126 لاجىء) وجنوب السودان (248152 لاجىء) وهو ما يبلغ مجموعه (2561564) لاجئ من أصل أجنبي. ويتلقى هؤلاء الدعم والعون في مخيمات تنتشر في جميع أنحاء هذه البلدان[1]. ويختلف تأثير أزمة اللاجئين على كل دولة على حدة وفقًا لنسبة هذه الأرقام إلى مجموع سكانها، فكينيا –على سبيل المثال– توفر الدعم لعدد من اللاجئين يشكلون في مجموعهم نحو (1,2٪) من سكان البلاد. ويلاحظ أن هذه النِسب هي الأعلى في تشاد، التي تستضيف من اللاجئين ما يمثل نحو (4,1٪) من إجمالي سكانها. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء –كما ذكرنا– أكبر منطقة لجوء في العالم؛ حيث يبلغ نصيبها نحو 4.1 مليون لاجىء مقارنة بنحو 3.8 مليون لاجىء في آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وقد أفضت ثورات الربيع العربي إلى زيادة نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اللاجئين؛ حيث بلغ نحو ثلاثة ملايين لاجىء[2].

ومع ذلك يمكن الحديث عن أربع مناطق فرعية كبرى لظاهرة اللجوء والنزوح في أفريقيا[3]، وذلك من حيث جدلية العلاقة بين دول المنشأ والملجأ، وذلك على النحو التالي:

1- تعد منطقة الساحل والغرب الأفريقي التي تمتد من موريتانيا وخليج غينيا غربًا وحتى سواحل أرتريا شرقًا بمثابة حزام أزمة اللاجئين في أفريقيا. إذ يعاني نحو 20 مليون شخص من الصراعات العنيفة بشكل متكرر، ومن أنماط الطقس المتقلبة والأوبئة وغيرها من/ النوازل التي تكرس من حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي بداية عام 2015 شهدت المنطقة نحو 2,8 مليون نازح. ومع تصاعد حدة النزاع المسلح في شمال شرق نيجيريا على أيدي جماعة بوكو حرام، اضطُر ما يُقدر بنحو مليون شخص إلى النزوح داخليًا. وقد تمكن نحو 150 ألف لاجئ نيجيري من الفرار إلى الدول المجاورة مثل النيجر وتشاد والكاميرون. ولا يزال الوضع الأمني غير المستقر في شمال مالي باعثًا على عدم استقرار حياة المدنيين، وهو الأمر الذي يعوق عودة اللاجئين. فثمة نحو 133 ألف لاجئ مالي لا يزالون يعيشون في موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو، وأكثر من 80 ألف آخرين ما زالوا مشردين داخليًا. ومن ناحية أخرى فإنه بسبب الأزمة المستمرة في حوض بحيرة تشاد، أضحت تشاد سابع أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم مع وجود أكثر من 750 ألف مشرد، معظمهم من اللاجئين والعائدين الذين فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، ونيجيريا، والسودان[4].

---

[1] UNHCR, Mid- Year Trends 2015. Available at: http://www.unhcr.org/56701b969.html
http://unhcr-refugees-2015.silk.co/page/Eritrea

[2] Mikoilaj Radlicki, Refugees: The African numbers that put Europe to shame; it needs to think again, 03 OCT 2015, http://mgafrica.com/article/2015-09-27-refugees-what-can-europe-learn-from-africa

[3] Rutinwa, Bonaventure. The End of Asylum?: The Changing Nature of Refugee Policies in Africa. Switzerland: Centre for Documentation and Research, United Nations High Commissioner for Refugees, 1999.pp. 3-4.

[4] راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في أفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2013.

2- يمكن النظر إلى منطقة القرن الأفريقي باعتبارها تكملة لما يمكن أن نسميه قوس الأزمة مع امتدادها في إقليم الساحل الكبير؛ حيث أدت الصراعات المسلحة بشكل يكاد لا ينقطع إلى هروب الملايين من الناس طلبًا للسلامة. ولعل من أبرز تلك الحروب والصراعات: الحرب بين أثيوبيا والصومال من أجل السيطرة على إقليم أوغادين في 1977-1978، وحرب التحرير الأرترية، والحرب الأهلية في السودان، والصراع الأثيوبي الأرتري، والحرب الأهلية في جنوب السودان. وقد تمكن معظم هؤلاء اللاجئين من الحصول على مأوى لهم داخل دول القرن نفسه، وكذلك في دول الجوار مثل مصر وكينيا.

3- تعد منطقة البحيرات العظمى بؤرة اللجوء الناتج عن العوامل القبلية والصراعات السياسية كما تعكسها خبرة دول مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتي أفضت إلى وجود الملايين من اللاجئين على مدى العقود الماضية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد استضافت معظم الدول في المنطقة هؤلاء اللاجئين، ولا سيما تنزانيا وأوغندا وكينيا، وكذلك البلدان التي تُعد من أكثر دول المنشأ والملجأ في الوقت ذاته مثل الكونغو الديموقراطية.

4- كانت دول الجنوب الأفريقي -ولا تزال- تستقبل الآلاف من اللاجئين الذين اضطُروا إلى مغادرة بلدانهم خلال النضال ضد الاحتلال والفصل العنصري والحروب الأهلية. وقد وجدت بعض البلدان مثل موزمبيق وأنغولا نفسها في مأزق التعامل مع مئات الآلاف من العائدين والجنود المسرَّحين والمشردين داخليًا. أما خبرة جنوب أفريقيا فإنها تشير إلى نمط آخر من اللجوء وهو ظاهرة اللاجئين في المناطق الحضرية.

ثالثًا: نحو فهم أعمق لظاهرة اللجوء في أفريقيا

يشير معظم الكتاب إلى أهمية العامل القبلي بحسبانه السبب الرئيسي لمشكلة اللاجئين في أفريقيا، ويستند هذا الرأي على افتراض أن الحدود المصطنعة الموروثة عن عهد الاحتلال لا تمثل مناطق متجانسة تقطنها جماعات عرقية أو لغوية مشتركة. وباختصار، فإن الجماعات العرقية المختلفة (المتصارعة تقليديًا) سرعان ما وجدت نفسها في النطاق الجغرافي للدولة الوطنية الموروثة عن عهد الاحتلال، وعليه لم يكن هناك من سبيل لتعايش هذه الجماعات بطريقة سلمية نظرًا لفشل مهمة التكامل القومي بعد الاستقلال. وعلى نفس الشاكلة يرى بعض الكتاب أن مسألة الهوية العرقية تعد أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة اللاجئين في أفريقيا؛ إذ يجد بعض الأفراد أنفسهم ضحية اللجوء والنزوح القسري عن ديارهم فقط لأن لديهم هوية عرقية مختلفة عن أولئك الذين يمارسون السلطة في الدولة. هذه الحجة يمكن أن تكون مقبولة عند الحديث عن حالة منطقة البحيرات العظمى، ولاسيما الصراع التقليدي بين الهوتو والتوتسي والتي أفضت إلى تدفقات هائلة من اللاجئين إلى الدول المجاورة[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميل كثير من المحللين إلى إرجاع أسباب الحروب الأهلية والأزمات السياسية في أفريقيا إلى الاختلافات الثقافية، وعلى وجه الخصوص مسألة العرق باعتباره الدافع الأكبر لمعظم الصراعات في القارة السمراء، لهو أمر معيب ومضلل. إن هذا المنحى في التفكير يُلقي باللائمة على الأسباب الداخلية التي قد تكون عرَضًا لأدوار وعوامل خارجية بالغة الأهمية. وعليه فإن إرث الاحتلال وفشل الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال في معالجة أوجه القصور التي ورثتها، مثل العجز عن استيعاب الأشكال المتعددة من الولاءات والانتماءات الأولية داخلها، قد أفضى إلى عدم الاستقرار السياسي، بل ووضع مشروع الدولة الوطنية نفسه على المحك.

[1] OVIL, L., & LOMO, Z. A. (2015). Forced Displacement and the Crisis of Citizenship in Africa's Great Lakes Region: Rethinking Refugee Protection and Durable Solutions. *Refuge (0229-5113)*, *31*(2), 39-50.

ولقد وافقت الدول الأفريقية المستقلة على الإبقاء على الحدود الموروثة عن عهد الاحتلال من خلال التمسك بمبدأ "قدسية الحدود"، وعليه أصبح من غير المقبول محاولة تعديل هذه الحدود بالقوة. ومع ذلك شهدت القارة العديد من المحاولات الانفصالية في بيافرا، وكاتانغا، وإريتريا، وأوغادين، على سبيل المثال لا الحصر. ولا شك أن الوضع في الأوغادين، وجنوب السودان، يعبر عن فشل قوى الاحتلال والحكومات الوطنية —على السواء- في الاعتراف بأهمية العوامل الديموغرافية والعرقية في ترسيم الحدود الوطنية.

يرى محمود ممداني –على سبيل المثال- أن الأزمات الهيكلية التي تواجهها أفريقيا ما هي إلا مظاهر أزمة دولة ما بعد الاحتلال. وترتكز أطروحته المحورية على أن بنية عدم الاستقرار السياسي والصراعات الحالية في القارة تكمن في طبيعة عمليات تشكيل وبناء الدولة الاستعمارية، التي أفرزت في نهاية المطاف هويات سياسية وعرقية متعددة.

لقد كانت السمة البارزة للنظام الاحتلالي هي "التمييز المتأصل مؤسسيًا"؛ حيث ازدواجية القوانين (سادة وعبيد) ونظام قانوني خاص للجماعات العرقية المختلفة. ولا شك أن فهم هذا السياق الاستعماري يُعد أمرًا لازمًا لفهم الأزمات السياسية الراهنة في المنطقة. ومع ذلك، فإنه لا يفسر لنا لماذا اتجه معظم القادة بعد الاستقلال، على الرغم من معرفتهم بعوار الأساس الذي استندت عليه دولتهم الموروثة، إلى المحافظة على نظام استغلال الموارد وحماية المصالح الاستعمارية، بدلا من تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تعالج أوضاع عدم المساواة وتحافظ على تنوع القوميات التي تشكل فسيفساء الدول الجديدة من خلال الاعتراف بمبدأ المواطنة المتساوية؟

وتعد الحروب والصراعات الأهلية أحد الأسباب الكبرى المفضية لأزمة اللاجئين في أفريقيا. فقد شهد العقد الماضي ارتفاعًا متواصلا في أعمال العنف في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل مالي وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى والصومال، ومع مرور الزمن تضاعف عدد الدول التي تشهد نزاعات مسلحة ليصل إلى 22 دولة. وفي تسعينيات القرن الماضي تحولت بعض هذه الصراعات إلى حروب إقليمية كبرى مثل حالات ليبيريا ورواندا والكونغو الديموقراطية. كما أفضى التوتر المحتدم بين إثيوبيا وإريتريا، والذي انتهى إلى حرب طاحنة بين الدولتين، إلى موجات كبرى من اللجوء والنزوح. وتشير بعض التقديرات إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تؤدِ إلى تحقيق حلم النهضة الأفريقية؛ حيث بات أكثر من ربع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعاني من صراعات أهلية مسلحة أو توترات إقليمية.

وعادة ما يُضطر العديد من الأفارقة إلى اللجوء إلى المنفى لأسباب بيئية؛ حيث تصبح الأرض التي يعيشون عليها غير صالحة للسكنى أو لم تعد صالحة لإعاشتهم وإبقائهم على قيد الحياة. ليس من قبيل الصدفة أن تكون البلدان الأفريقية التي تضررت من تآكل التربة والجفاف والأخطار البيئية الأخرى أيضًا مسرحًا للصراعات المسلحة والمجاعات المتكررة وتحركات اللاجئين. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الدول الواقعة في منطقة الساحل والصحراء والقرن الأفريقي، وموزمبيق.

وعليه، يمكن القول إجمالا أن العديد من أسباب الصراع والتهجير القسري في أفريقيا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والصراع على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، والعداوات العرقية، والحرب الأهلية، ما هي إلا أعراض لمشكلات أكثر عمقًا وترابطًا. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ فشل معظم زعماء مرحلة ما بعد الاحتلال في إصلاح الدولة وإعادة تنظيم السلطة عن طريق إنشاء مؤسسات مستقرة تسمح بتداول السلطة سلميًا وتوزيع الفرص والموارد الاجتماعية والاقتصادية بشكل عادل، وبالتالي فشلت النخبة الحاكمة في التعاطي مع إشكالية المواطنة والعدالة الاجتماعية.

رابعًا: تحولات السياسة الأفريقية وتحديات اللاجئين

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لتطور السياسات الأفريقية تجاه اللاجئين وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: وهي الممتدة من بداية الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وعادة ما يُطلق عليها مرحلة "سياسة الباب المفتوح". فقد اتخذت الدول الأفريقية، فرادى وجماعات، مواقف مرحبة باللاجئين في إطار الاتفاقية التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص اللاجئين عام 1969[1].

- المرحلة الثانية: وتشمل الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001؛ حيث ازدادت المخاطر الأمنية والأعباء الاقتصادية لظاهرة اللجوء، الأمر الذي أفضى إلى وضع حد لسياسة الباب المفتوح. وربما يُعد هذا التحول أحد أبرز العوامل التي أسهمت في زيادة تعقيد وتشابك ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا. فقد ترتب على تزايد اللجوء العابر للحدود الوطنية توتر العلاقات بين دول المنشأ ودول اللجوء في السياق الأفريقي. ولعل التأثيرات السلبية التي ارتبطت بوجود معسكرات اللاجئين في الدول المضيفة مثل انتشار الجرائم والإضرار بالبيئة واستنزاف الموارد المحدودة قد دفعت بالعديد من الدول الأفريقية إلى رفض قبول اللاجئين من دول أخرى.

- المرحلة الثالثة: وتشمل سنوات ما بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي. ولعل نقطة التحول الجوهرية هنا تتمثل في دعوة الاتحاد للدول الأعضاء للنظر في التهجير القسري باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان في الأمن والسلام والكرامة. وقد كرس إعلان كيجالي الخاص بحقوق الإنسان عام 2003 هذا التوجه الجديد. وإذا كان اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية انصب بالأساس على قضية اللجوء فإن الاتحاد الأفريقي قد أعاد قضايا النزوح والعودة إلى الواجهة مرة أخرى.

وعلى الرغم من تعدد النصوص القانونية في المبادرات الجماعية الأفريقية الخاصة بحماية اللاجئين فإن مسألة الفعالية تعد أمرًا آخر؛ حيث يذهب نفر من الباحثين إلى التشكيك في جدوى هذه المبادرات ومدى قدرتها على مواجهة هذه الأزمة المعقدة والمتشابكة الأبعاد، وعلى سبيل المثال فإن نياندوغا يطرح إشكالية المحاسبة على انتهاك حقوق اللاجئين بحسبانها غائبة في الممارسة الأفريقية. ونظرًا لتزايد أعداد اللجوء والنزوح في كثير من مناطق أفريقيا فإن النظام القانوني الأفريقي وقف عاجزًا عن توفير الحماية المناسبة أو توفير حياة أفضل للاجئين[2]. وعلى الصعيد الدولي تحظى أزمة اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باهتمام محدود في المنتديات والمنظمات الدولية. كما أن العديد من البلدان المضيفة في المنطقة لديها مقدرة ضعيفة أو معدومة على توفير الدعم للاجئين. وفي السياق ذاته تعاني المنظمات الدولية المنوطة بإدارة العمليات الإنسانية في القارة من نقص الموارد بشكل ملحوظ[3].

ولعل ذلك كله أفضى إلى وضع المزيد من التحديات أمام كل من دول المنشأ ودول اللجوء من حيث مشاكل عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما هو الحال في منطقة البحيرات العظمى. ومن أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين في الدول المضيفة هي عدم توافر بيئة آمنة داخل مخيماتهم ومناطق إقامتهم، فعلى سبيل المثال قُتل المئات من اللاجئين الهوتو في الكونغو الديموقراطية على أيدي جماعات من المتمردين. ويطرح جاكوبسين ثلاثة أسباب تجعل مخيمات اللاجئين

---

[1] Nyanduga, B. T. M. (January 01, 2005). Refugee protection under the 1969 OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa. German Yearbook of International Law, 47, 85-104.

[2] Oyelade, OS. A Critique Of The Rights Of Refugees Under The OAU Convention Governing The Specific Aspects Of Refugee Problems In Africa. (East African Journal of Peace and Human Rights; Vol 12, No 2 (2006); 6-36.

[3] Human Rights Watch, “South Africa: Protect Victims of Xenophobic Violence”. Available at: www.hrw.org/en/news/2008/o6/04/south-africaprotect-victims-xenophobic-violence

أكثر عرضة للهجوم المسلح[1]؛ أولا: تضم المخيمات بعض اللاجئين من المقاتلين السابقين وهو ما يجعلهم هدفًا من قِبل القوى المعادية سواءً في بلد المنشأ أو بلد اللجوء. ثانيًا: يمكن النظر إلى المخيمات باعتبارها مستودعًا أو مخزنًا للتجنيد القسري أو الاستغلال الجنسي والاقتصادي. ثالثًا: تؤدي الصراعات الإقليمية العابرة للحدود إلى استهداف مخيمات اللاجئين كجزء من الإستراتيجية العسكرية لإضعاف معنويات المعارضة أو بهدف التطهير العرقي.

وعلى الرغم من أن حياة اللاجئين خارج المخيمات ليست آمنة دائمًا نظرًا لاستهدافهم من خلال الهجمات المسلحة، فإن سلامتهم عرضة للتهديد أيضًا من قِبل بعض السكان في البلد المضيف. ولا يخفى أن تدفق اللاجئين في بيئة هشة اجتماعيًا واقتصاديًا يُشكل تهديدًا للموارد الشحيحة بالنسبة لسكان الدول المضيفة الأكثر فقرًا، ولذلك يتم استهداف اللاجئين. وهذا يعني أن اللاجئين يمثلون كبش فداء للمشكلات الاجتماعية ويتعرضون دومًا للمضايقات الناجمة عن كراهية الأجانب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصور السلبية التي تُروجها وسائل الإعلام وقادة الرأي في المجتمع[2]. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك جنوب أفريقيا؛ حيث تعاني منذ عام 2008 من انتشار موجات الهجمات المعادية للأجانب، معظمهم من الأفارقة اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد. إذ يتهم السكان المحليون هؤلاء بسرقة وظائفهم وبالمشاركة في الأعمال الإجرامية.

وعلى عكس العديد من البلدان، فإن جنوب أفريقيا تشهد وجود العديد من اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية، وهو ما يعني الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الإسكان والصرف الصحي والمياه، على قدم المساواة مع المواطنين في جنوب أفريقيا. ولا شك أن ذلك يضع عبئًا إضافيًا على الحكومة المحلية ويُسهل من نشر الصور السلبية عن اللاجئين الأجانب.

خاتمة:

لا شك أن موضوع اللاجئين والنازحين في أفريقيا يطرح العديد من المخاوف والإشكاليات، ليس فقط بسبب أهميته الإنسانية ولكن أيضًا بسبب تأثيره على قضايا السلام والأمن والاستقرار داخل أفريقيا وعلى مستوى النظام الدولي برمته. وعادة ما يُضطر اللاجئون في أفريقيا إلى الفرار من ديارهم بسبب أعمال العنف والصراعات المسلحة و/أو الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعليه فإن مشكلة اللاجئين، هي في جوهرها مما اكتسبت أيدي الناس، وليست ظاهرة عرضية. إن قضايا الصراع والنزوح واللاجئين في أفريقيا تتشابك، إلى حد كبير، مع أزمة المواطنة. وثمة تراث نظري كبير لشرح أسباب المشكلة، بما في ذلك –كما بينا– عوامل العرق، والإرث الاحتلالي، وفشل النخبة الوطنية في إصلاح الدولة الموروثة عن عهد الاحتلال، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنطق "السيادة والدولة".

وبينما تسلط كل هذه الأفكار بعض الضوء على أسباب المشكلة، فإن في موقع القلب منها منطق "الاحتواء والإقصاء". ومن هذا المنظور، العلاقة الجدلية بين الفضاء العام المدني والفضاء التقليدي المعتمد على انتماءات أولية، أو بعبارة أخرى جدلية العلاقة بين المواطنة المدنية والمواطنة العرقية، أو منطق السيادة والدولة. إنها ببساطة تجسيد لمظاهر الاحتواء أو استبعاد الآخرين، وهي ظاهرة شديدة الوضوح في السياق الأفريقي. وعلى سبيل المثال تعد قضية الوصول إلى الموارد المحدودة مثل الأراضي والثروات الطبيعية دافعًا للتنافس وإقصاء الآخرين. ومن الواضح أن قضايا العرق والعلاقات القرابية المرتبطة بالأرض قد استُخدِمت لإضفاء الشرعية على جماعة قبلية معينة أو نزعها عن جماعة أخرى تعد وافدة (المثال الأبرز هنا هو منطقة البحيرات العظمى). ولاشك أن هذا

[1] K. Jacobsen (1999, May), "A "Safety-First" Approach to Physical Protection in Refugee Camps". Available at: http://web.mit.edu/cis/www/migration/pubs/rrw p/a_safety.html

[2] Palmary, I. (2004), Refugees, Safety and Xenophobia in South African Cities: The Role of Local Government, CSVR.

النضال من أجل الوصول إلى والسيطرة على هذه الموارد قد دفع بالجماعات العرقية المتصارعة إلى اتخاذ مواقف متشددة وعنيفة. وعليه فإن مسألة اللاجئين تتقاطع مع كل هذه الأبعاد والديناميات.

*****